الفصل السادس

تجدد الصراع على أبواب ثورة ١٩١٩

obeikandl.com

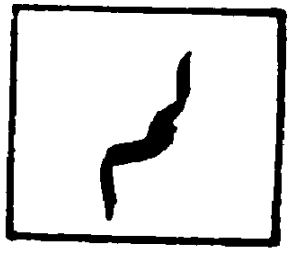

يكن لسياسة القهر التى مارستها سلطات الاحتلال البريطانى ضد الشعب المصرى خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوى لمواجهتها • ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال ـ كما رأينا ـ أكبر نصيب ، فمن الطبيعى أن نتوقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يبكر الى الانتفاض والحركة • صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها فى مارس ١٩١٩ ، ولكن اذا كانت هذه الحركة ـ كما يتفق المؤرخون ـ بعيدة الجذور فى تاريخنا المعاصر فان ظروف القهر والاستغلال الاستعمارى ـ طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها •

لقد كان لدى الطبقة العاملة المصرية ـ وبخاصة فى القاهرة والأسكندرية ـ أكثر من سبب يدعوها عند أول بادرة لأن تتحرك وتجمع قواها وتستأنف حركتها الجماعية التى وأدتها ظروف الحرب ، فقد شلت الأحكام العسكرية والقوانين الاستثنائية نقاباتهم وأوقفت نشاطها ، وطحنهم الغلاء ومشقة الحصول على المواد الأساسية للتموين ، وجمد أصحاب الأعمال فى أغلب المهن والصناعات الأجور ولم يسمحوا بزيادتها •

كان الشعور السائد بين العمال طوال السنوات الثلاثة الأولى من الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٥ ـ ١٩١٦) وحتى نهاية عام ١٩١٧ أن أية محاولة لاستخدام أسلوب العمل الجماعى أو

تنشيط التنظيم النقابى ستقابل بالعنف من جانب السلطات البريطانية · وكان واضحا أن هذه السلطات لن تتردد فى أن تكون أكثر عنفا وتشددا اذا وقعت مثل هذه المحاولات بين عمال المرافق وخاصة عمال السكك الحديدية والمياه والكهرباء لأهميتها العسكرية · ولعل ذلك أن يفسر لنا أن البوادر المبكرة للعمل الجماعى التى ظهرت قبل نهاية الحرب بقليل لم تشمل عمال المرافق ، وانما اقتصرت على عمال صناعة الدخان والسجاير ·

واذا كانت الشهور الأخيرة من عام ١٩١٧ والشهور الأربعة الأولى من عام ١٩١٨ كما سنرى بالتفصيل قد شهدت تجدد العمل الجماعى بشقيه (الاضراب والتنظيم النقابى) بين عمال الدخان والسجاير فى القاهرة والأسكندرية ، فلم يكن ذلك لأن هؤلاء العمال كانوا أكثر ثورية من غيرهم ، ولكن لأنهم كانوا يعانون « أزمة دائمة » منذ سنوات طويلة قبل الحرب ، وكانت ظروف الحرب أشد ما يكون تأثيرا فى ظروف عملهم ومعيشتهم · فقد انتهز أصحاب معامل السجاير فرصة اعلان الحرب للتخلص من الاتفاقيات القديمة التى أجبروا على قبولها قبل الحرب ، وقاموا بتوفير عدد كبير من العمال بحجة نقص الدخان الخام وغير ذلك من المبررات ، كما هو الحال فى معمل ماتوسيان وفلاخرينو ·

وهكذا مرت السنوات الأولى من الحرب وعمال السجاير يعملون فى ظل التهديد المستمر بالتوفير من العمل ، وزاد من صعوبات حياتهم ذلك الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة · فلما لاحت تباشير السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من

منطقة القنال وسينا الى فلسطين . وخفت يد السلطات العسكرية نسبيا عن الشئون اليومية للحياة فى القاهرة والأسكندرية . بدأ عمال السجاير يعودون رويدا الى ممارسة أساليب العمل الجماعى للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ماحل بهم من حيف أصحاب الأعمال .

ففى نهاية أغسطس ١٩١٧ أعلن نحو مائة من لفافى السجاير فى محلات **كوتاريللى بالأسكندرية** الاضراب مطالبين برفع فئات أجورهم ـ وكانت تتراوح بين ٢٠ ، ٢٢ قرشا للف ألف سيجارة ومساواتها بأجور القطعة السائدة لنحو خمسين عاملا من العمال القدامى فى المعمل وهى تتراوح بين ٢٤ ، ٢٦ قرشا لكل ألف سيجارة . ولكن هذه الحركة لم تسفر عن نتائج ايجابية واضطر العمال للعودة الى العمل دون اجابة مطالبهم .

ولم يختلف مصير هذا الاضراب عن الاضراب الذى تلاه بين عمال معمل سجاير **ايبكيان بالأسكندرية** فى نهاية أكتوبر ١٩١٧ . وقد اشترك فى هذا الاضراب نحو ١٢٧ عاملا طالبوا بزيادة قرش واحد على الفئة المحددة للف الألف سيجارة ، كما طالبوا بتحسين معاملتهم أثناء العمل من جانب رؤساء العمل . وقد عقدوا عدة اجتماعات باحدى المقاهى العامة للبحث فى أمورهم وشكلوا لجنة لعرض مطالبهم مع الاستعانة بأحد المحامين . وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها هذه اللجنة فى عرض المطالب على المسئولين فى محافظة الأسكندرية فان مصير الاضراب لم يختلف عما قبله فانفض دون نتيجة

من الاضراب الجزئى الى العام :

لقد كان واضحا من اضراب كوتاريللى وابيكيان أن الاضراب الجزئى ، فى معامل السجاير لا يمكن أن يحقق نتائج ايجابية بالنسبة للعمال ، وأن الحاجة أصبحت ضرورية الى تحرك جديد قادر على حشد أوسع لعمال الصناعة وتوجيههم بصورة أكثر تضامنا من أجل مطالبهم المشتركة • لقد أصبح من الضرورى أن تنتقل حركة الاضراب الجزئى الى حركة اضراب عام لكافة عمال الصناعة •

وكان واضحا أيضا أن مثل هذه الحركة يمكن أن لا تتعرض لاجراءات الردع من جانب السلطات العسكرية البريطانية اذا تفادى العمال المضربون استخدام العنف أو الانسياق الى حدوثه ، خصوصا وأن الصناعة التى تشمله ـ وهى صناعة الدخان والسجاير ـ ليس لها من الأهمية لجهود الحرب ما للمرافق العامة وخاصة السكك الحديدية •

ولعله يكون من المفيد أن نتابع هذا الاضراب بقدر ما أتيح من أنبائه حتى نلقى ضوءا كافيا على أحداثه ونتائجه وآثاره •

بدأت بوادر اعلان **الاضراب العام** لعمال الدخان والسجاير فى القاهرة والأسكندرية فى الأيام الأولى من فبراير ١٩١٨ • وتمثلت هذه البوادر المبكرة فى عدد من الشكاوى التى بعث بها العمال الى الصحف والى المسئولين فى المحافظتين يطالبون فيها بزيادة فئات الأجور لمواجهة « الأيام المفعمة بالمصاعب الاقتصادية » وقد لقيت هذه الشكاوى بعض العطف

والتأييد من الصحافة ، فمثلا نجد جريدة الأهرام تكتب حولها فى ٢ فبراير ١٩١٨ ـ فتقول :

« ان مطالب العمـــال حـق • ومن الواجب تعضيدهم لأن العامل لم يعد يستطيع أن يوفق بين معدل كسبه اليومى وبين نفقاته سواء كان فردا أو عائلا والعمـــال الذين يتطلبون زيادة الأجـور يزيد عددهم على ألف عامل (بالأسكندرية) وقد كتب كل فريق منهم الى رؤساء محله بهذا الشأن، ولم تظهر نتيجة الالتماس حتى الآن •

وقد شملت هذه الحركة فى الأسكندرية مجمـوع عمـال مصـانع كوتاريللى وايبكيان ولفـــانوس ودوراس ولـوران وكاسيموس وشركة سالونيك ، وهم الذين يقدرهم «الأهرام» بنحو ألف عامل ، وفى **القـاهرة** شملت عمال مصنع ملكونيان وعددهم ٦٥٠ عاملا وعمال مصانع جنكليس وديمترينو وحلمى وقايادى • ولم نتمكن من التحقيق من اشتراك عمال مانوسيان او مدى تضامنهم فى هذه الحركة •

ومن المحقق أن **عمال ملكونيان بالقـاهرة** كانوا أول من أعلن الاضراب فى أول فبراير ١٩١٨ ، وحـــددوا مطالبهـم فيما يلى :

١ ـ رفع فئة الأجر المقررة للف الألف سيجارة من ١٣ قرشا وثلاثون فضه (٧½ مليم) الى ١٦ قرشا وثلاثون فضة واذا أخذنا بتقديرات الانتاج المعروفة فى هذه الفترة وهى ثلاثة آلاف سيجارة يوميا للعامل ، فمعنى ذلك أن العامل الوسط

كان يحقق أجرا يوميا نحو واحد وأربعين قرشا ، وأن المطلب الجديد يستهدف رفعها الى ٥٢ قرشا ٠

٢ ـ وقف اجبار العمال على شراء الأطعمة (والملابس) من المطعم الذى أقامه المصنع ـ واطلاق حرية العمال فى شراء الأطعمة من الخارج ٠ (والمعروف أن نظام بيع الأطعمة اجباريا للعمال Truck System كان شائعا فى أوربا طوال القرن التاسع عشر وحرمته التشريعات العمالية) ٠

٣ ـ **وقف اجبار العامل على التبرع** باثنين فى المائة من أجورهم للجمعية الخيرية الأرمنية ٠ وكان هذا الخصم يطبق على العمال الأرمن وغير الأرمن !٠

ورفضت ادارة المصنع هذه المطالب رفضا باتا وفسر « مدير المعمل » مطلب زيادة الأجور الذى تقدم به العمال بأنه لم يكن نتيجة لانخفاض الأجور ولكنه نتيجة لأن العمال درجوا على العمل ثلاثة أيام فقط والامتناع عن العمل بقية أيام الأسبوع ، الأمر الذى يجعل دخولهم محدودة ٠ وأكد أنه فشل فى حملهم على مواصلة العمل طوال الأسبوع ٠ وأنكر « مدير المعمل » أنهم يجبرون العمال على شراء الأطعمة من المطعم وقال أن العمال هم الذين « طلبوا انشاءه فرفقت ادارة العمل بهم ورثت لحالهم وأخلت مكانا لانشاء المطعم فيه ومع ذلك كله فهم أحرار تناولوا غداءهم فيه أو لم يتناولوه ٠٠٠ وما أشيع فى هذا القبيل وسواه لا صحة له على الاطلاق » ٠

ويبدو أن ادارة المصنع لم تتوقف عند حد رفض المطالب المقدمة ، بل حاولت تحطيم الاضراب باستخدام « سبعين عاملا من لفافى السجاير من الأرياف » ٠ وكان لهذه المحاولة أسوأ

الأثر فى نفوس العمال المضربين اذ أصروا على استمرار الاضراب ورفض كل تسوية لمطالبهم مادام هؤلاء العمال باقين فى العمل. ولكن امتداد أمد الاضراب لم يلبث أن فت فى عضدهم وهدد تضامنهم ، وأخذت جماعات منهم تقبل العودة الى العمل على أساس قبول زيادة قدرها ٢ قرش صاغ على الفئة القديمة للف الألف سيجارة • وفى يوم ٢١ فبراير ١٩١٨ أعلن مدير المعمل « أن العمال عادوا الى أعمالهم الا نفرا قليلا » وأصدر بيانا فى هذا الشأن وعلقه فى أنحاء المعمل يقول :

« ان الخواجة ارتاكى ملكونيان يسر جدا برجوع أبنائه الى الحظيرة التى شبوا واشتغلوا فيها لكى يرعاهم بحسن عنايته ، ولكنه يريد منكم أن تحافظوا على نظام معمله الذى سيعلق بيان منه فى أماكن كثيرة من المعمل لتحيطوا به علما وهذا هو :

أولا : المحافظة التامة على نظامات المعمل الداخلية والسير بموجبها •

ثانيا . ممنوع قطعيا بيع ومشترى أى شىء كان بين العمال أنفسهم وبينهم وبين رؤسائهم ومن يخالف ذلك يرفت•

ثالثا : تمنع الاستدانة والادانة بين العمال بعضهم مع بعض وبين رؤسائهم فى داخل المحل والذى يقرض أو يقترض يرفت •

رابعا . العمال أحرار فى المأكل والمشرب سواء أتوا به من منازلهم أو تناولوه فى المطعم بالمعمل بعد ذلك ، وهو لأجنبى لا علاقة له بالمحل •

خامسا : يصرح لجميع العمال أن يرفعوا أو يعرضوا شكواهم أو تظلمهم من أى عمل الى مدير المحل مباشرة فينظر فى شكواهم ويحكم فيها بشرط أن تكون مبنية على أسباب حقيقية ومتعلقة بالعمل عينه ولا دخل لها فى المنازعات الشخصية التى تقع بين العمال ٠

سادسا : يجب على العمال أن يداوموا على العمل ستة أيام فى الأسبوع لأن فى ذلك زيادة نفع وربح للمجتهد منهم٠

سابعا : يطلب من العمال أن يحافظوا على صحتهم العمومية وعدم التعرض للأمراض ، كأن يمتنعوا عن البصق على الأرض وكل من يخالف ذلك ينبه عليه أول مرة ويغرم فى المرة الثانية ويرفت فى المرة الثالثة ٠

ويبدو أن عودة جانب من العمال المضربين الى العمل وصدور هذا البيان من جانب ادارة المعمل ، لم ينه الاضراب تماما ، فقد ظل العمال الذين استمروا فى الاضراب يتجمعون حول المعمل أو يواصلون شكواهم لدى المسئولين طوال شهر مارس وأبريل دون جدوى ٠ وحاولت ادارة المعمل ـ من جانبها ـ تحطيم مقاومتهم بقبول عودة جماعات محدودة منهم يوما بعد يوم مع الاصرار على استبعاد العناصر النشيطة التى قادت الاضراب ٠

وفى ٢٠ أبريل ١٩١٨ تضامن بعض العمال المشتغلين مع من بقى من العمال المضربين وأعلنوا تجديد الاضراب ، ثم هاجموا المعمل واشتبكوا مع العمال الموالين للخواجة ملكونيان فى قتال مرير تحطم خلاله الكثير من معدات المعمل ونوافذه ٠

وتدخل البوليس فى القتـال وألقى القبض على عـدد كبير من العمال وأحيل ٦٦ منهم للمحاكمة ٠

واذ كان مصير الاضراب فى القاهرة قد انتهى على هذه الصـورة من التفكك بين العمال المضربين من جهة ، والعنف الذى أدى الى تدخل البوليس ومحاكمة العمال من جهة أخرى فان صورته فى الأسـكندرية كانت أكثر اشراقا وفاعليـة . وذلك لعدة عوامل أساسية لعل أهمها :

اولا : ان عمال الأسكندرية نجحوا فى صيانة تضامنهم طوال أيام الاضراب بفضل أحياء وتنشيط « نقابتهم » خلال الاضراب والاستعانة بأحد المحـامين القديرين من ذوى الحيثيـة فى المجتمع الأسـكندرانى فى هذا الوقت وهو الأستاذ يوسف أفندى السودا ٠

ثانيا : حـرص العمـال المضربون على التزام جانب الهـدوء والسـلامة وتلافى أعمـال العنف والشـغب ـ طوال الاضراب ـ مخافة أن تجر هذه الأعمال تدخل البوليس وتحطيم الاضراب لحسـاب أصحـاب الأعمـال ٠ وقد أكسبهم هذا الموقف عطف الجمهور ومعاونته أدبيا وماديا لهم طوال الاضراب ٠

وقد استغرقت الاتصالات الأولى لتسوية مطالب العمال (كان أهمها مطلب زيادة الأجور) الفترة من أول فبراير الى يوم ٩ فبراير ١٩١٨ بدون جدوى ٠ وشملت هذه الاتصالات مقابلة بين المستشـار القـانونى لنقـابة العمـال مع محافظ الأسـكندرية الذى جمع أصحاب المصـانع وتجـار الدخـان والسجاير واقترح عليهم الموافقة على زيادة الأجور بنسبة ٢٠٪

ولكنهم قبلوا ـ بصعوبة فائقة ـ أن تكون الزيادة فى حدود ١٣٪ فقط . وقد أثار هذا الموقف حنق العمال **فقرروا اعلان الاضراب فى كافة المصانع ابتداء من يوم ٩ فبراير ١٩١٨ .**

ونشرت جريدة الأهرام ـ فى هذه المناسبة ـ رسالة لأحد العمال المضربين رأينا أن نختار بعض فقراتها نظرا لأهميتها فى القاء بعض الضوء على حركة الاضراب جاء فيها ما يلى :

« اننا لا نطلب كثيرا من الصحف اذا طلبنا تعضيد العامل الشرقى ، فان هذا العامل لم يعد جامدا ، كما كان بل ابتدأ ينهض من سباته هادا يده لأخيه مبتغيا ايجاد قوة متحدة تدفع عنه الفاقة التى تهدده بالجوع والعراء مع عائلة لا معين لها سواه » .

وانتقل صاحب الرسالة الى تحليل «العقبات» التى يرى أنها تعوق المشكلات العمالية ، والتى ينبغى ازالتها بكافة الوسائل وخاصة بجهود الصحافة وتأييدها وحدد هذه العقبات فيما يلى :

أولا : نفوذ بعض أرباب الأعمال عند أصحاب الجرائد وتمكنهم من صرف الأموال لتصوير العامل للهيئة الاجتماعية بمظهر غير مظهره الحقيقى .

ثانيا : وجود الماكينات الخاصة بلف السجاير والحكومة غافلة عنها اذ قطعت رزق عمال كثيرين وأضرت بسمعة السجاير المصرية فى الخارج .

ثالثا : وجود بعض أصحاب الغايات الشخصية وهم يسعون دائما للصيد فى الماء العكر ٠

رابعا : عدم وجود قانون للفصل والتحكيم فى مسائل العمال وأصحاب الأعمال ٠

وباعلان الاضراب العام بين عمال مصانع السجاير فى الأسكندرية ، انتقلت الحركة من مرحلة المساعى السلمية والالتماس الى مرحلة العمل الجماعى النشيط ، وقد أجمعت كافة المصادر ـ وخاصة مصادر الصحافة المعاصرة ـ على أن الاضراب كان سلميا للغاية وأن سلوك العمال المشتركين فيه كان بعيدا تماما عن كل مظاهر التحرش أو الاحتكاك التى وقع فيها عمال ملكونيان بالقاهرة ٠ وكانت الغالبية العظمى من العمال المضربين وقادتهم ـ كما تقول جريدة الأهرام فى ١١ فبراير ١٩١٨ ـ « يصرفون أكثر ساعات النهار فى مقهى فرنسا تجاه الميناء الشرقى حيث يجلسون بكل سكون ويتداولون فى أمرهم العام ومصلحتهم المشتركة » ٠

وبقدر ما أثار « برود » العمال المضربين حفيظة أصحاب المصانع ، فانه ولا شك أكسبهم عطف الجمهور وتأييده ٠ فمن ناحية حصل العمال المضربون على تبرعات مالية من الجمهور وبلغت ٨٥ جنيها (جريدة المقطم ١٦ فبراير ١٩١٨) ومن ناحية أخرى نظمت « حفلة خصوصية » فى كازينو بلافيو بلغت حصيلتها ١٨٠ جنيها لمساعدة العمال المضربين (الأهرام ١٨ فبراير ١٩١٨) وقيل « أن جماعة من كرام الشرقيين يفكرون فى انشاء مصنع سجائر برأسمال كبير والاتفاق مع

هؤلاء العمال ولا سيما الشرقيين منهم على العمل فى هذا المصنع » .

ولكن اعلان الاضراب لم يوقف المساعى والمفاوضات الدائرة لتسوية مطالب العمال ، ويبدو أن الأستاذ يوسف السودا المستشار القانونى للنقابة وكذا محافظ المدينة كان لهما نصيب كبير فى هذه المساعى . ففى ٢٠ فبراير ١٩١٨ عقد اجتماع بمكتب المحافظ « ودار بين الفريقين كلام طويل عريض يختص بزيادة الأجور ومطالب العمال وارجاعهم الى أعمالهم وأسفرت النتيجة عن عدم الاتفاق على شىء محدود » . (الأهرام ٢٠ فبراير ١٩١٨) . وأصدر العمال منشورا الى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم فى النزاع جاء فيه :

« كنا والسلام يبتسم للعالم والخير يتدفق عليه نتناول اجورا تكاد لا تكفى احتياجاتنا ، وعندما دهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء فى المعيشة ، قلنا سحابة صيف ثم تنقشع ، واتخذنا لها العدة من اجهاد الجسم واتباع التقتير والاكتفاء بما هو دون الضرورى ، آملين انفراج الأزمة ، ولكن لم تزل الحال فى اشتداد والغلاء فى اطراد وازدياد حتى ضاق بنا الذرع . هذا ما حدا بنا الى الامتناع عن العمل ، ومن أجل هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ، فما لبثنا ان سمعنا من اصحاب معاملنا عندما توسط سعادة محافظنا فى الأمر حججا نوردها ليطلع عليها الجمهور ويعلم منها مبلغ تعنتهم ، مفندين كل اعتراض من اعتراضاتهم

بادلة وجاعلين مصلحتنا فى مؤخرة مصلحتهم فتمثل أمام المطلع على هذا المنشور الحقيقية كما هى » .

ويستمر المنشور ـ بعد هذه الديباجة ـ فى تفنيد آراء أصحاب المصانع ودعواهم وخاصة فيما يتصل بارتفاع أسعار الدخان وقلة أرباحهم وكذا موقفهم من منع العمال من التدخين .

ويلفت النظر فى كل هذا ، أن العمال المضربين اهتموا باشراك الجمهور فى قضيتهم والظفر بتأييد الناس . ولا ريب أنهم كانوا يرون أن موقف الجمهور من حركتهم له أهمية فى كسب قضيتهم ضد أصحاب الأعمال ، خصوصا وأن الاضراب قد يسبب بعض المضايقات لجمهور المستهلكين نتيجة لاختفاء السجاير من السوق أو ارتفاع أسعارها بسبب قلة العروض منها .

ولم تكن مقاومة أصحاب المصانع للاضراب بالصلابة التى كانت بادية فى الظاهر فقد دب القلق فى صفوفهم كلما طال أمد الاضراب ، وأخذ بعضهم يعرض استعداده للوصول الى تسوية مرضية للعمال ، حتى ولو اضطر للخروج على وحدة الصف مع الآخرين من أصحاب الأعمال . ولكن لاحظنا من ناحية أخرى أن بعض أصحاب المصانع أخذوا يشيعون أنهم سيستوردون آلات حديثة تغنيهم عن استخدام العمال المضربين نهائيا ، كما حاولوا احضار عمال من خارج المدينة ـ تحت حماية البوليس ـ لمواصلة الانتاج ، ولكن محاولتهم باءت بالفشل .

واستؤنفت المساعى لتسوية النزاع يوم ٢٥ فبراير ١٩١٨ ، فأسفرت عن اتفاق عام برفع الأجور بنسبة ١٣٪ واعادة المضربين دون تمييز أو اضطهاد لقادة الاضراب ٠

ولكن الاتفاق تحطم فى اليوم التالى عندما حاول بعض أصحاب الأعمال منع عودة زعماء الاضراب فى مصانعهم بحجة أنهم استخدموا عمالا فى أماكنهم ، كما اختلف البعض الآخر حول تفسير الزيادة ومدى شمولها لبعض فئات العمال ٠

وهكذا استؤنف الاضراب من جديد ،وكاد أن يفقد طابعه الهادىء الذى ميزه منذ اعلانه ، اذ ترددت الأنباء عن تجمهر العمال المضربين أمام محلات دوراس وكوتاريللى وكاسيموس ولوران ، ومحاولتهم الاعتداء على بعض العمال الخارجين على الاضراب وتضامن العمال ٠ وقد أصيب أحد رجال البوليس فى هذا التجمهر ولكن لم يقبض على أحد من العمال٠

واستمر الاضراب ـ بعد هذه المحاولة ـ الى يوم ٢٠ مارس ١٩١٨ حين تمت تسوية نهائية على أساس اتفاق ٢٥ فبراير ٠ وكان آخر المحاولات لمقاومة التسوية فى معمل ايبكيان الذى وقعت به بعض حوادث الاحتكاك واطلاق الرصاص قبل العودة النهائية الى العمل ٠

وبالمقارنة بما حدث فى القاهرة ، يمكن أن نقول أن الاضراب قد نجح فى الأسكندرية نجاحا كبيرا بفضل قيادته الحكيمة وبفضل تنظيم نقابة العمال وتنشيطها وبفضل ملاقاة العنف الذى يستفيد منه أصحاب الاعمال فى تحطيم الاضراب

لقد كان اضراب عمال السجاير – بحق – أول اشارة للعودة الى أسلوب العمل الجماعى المنظم الذى حظرت ظروف القهر الاستعمارى والعسكرى استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت الى عمال الترام ، وعمال السكك الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية فى القاهرة والآسكندرية وبلغت الحركة ذروتها فى الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبيل الانفجار الثورى فى مارس ١٩١٩ ٠

ففى ديسمبر ١٩١٨ بدأت الحركة تدب من جديد فى صفوف عمال ترام القاهرة الذين طالما أمدوا العمل الجماعى بالحيوية والخبرة فى سنوات ماقبل الحرب ، والذين دفعوا العمل الجماعى خطوات بعيدة فى عام ١٩٠٨ ثم فى عام ١٩١١٠ لقد وقع على عاتق عمال الترام كما وقع على زملائهم فى المرافق الحيوية طوال سنوات الحرب العبء الأكبر من رقابة السلطات العسكرية البريطانية ، ولم يكن من المتوقع أن تلقى تحركاتهم الجماعية مهما كان صغر حجمها أى قدر من التسامح أو التهاون من جانب هذه السلطات ٠ ولهذا فاننا لا ندهش حقا ان تأخرت حركة عمال الترام – فى ظروف مابعد الحرب – عن حركة عمال السجاير ، ولكن من المؤكد أن النجاح الجزئى الذى حققه الاضراب العام لعمال السجاير فى بداية عام ١٩١٨ وما ظهر من تباشير التسامح النسبى من جانب السلطات العسكرية فى مواجهة الأسلوب السلمى الذى التزمه عمال السجاير فى الأسكندرية وبالذات ، من المؤكد أن ذلك كان ضمن العوامل التى أسهمت فى انطلاق العمل الجماعى من جديد وسط عمال الترام ٠ وقد تركزت حركتهم حول عدد من المطالب المتراكمة منذ سنوات ماقبل الحرب ، مع محاولة الظفر بمكاسب

جديدة أكثر تقدما من المطالب المتراكمة القديمة . ومن أبرز هذه المطالب :

أولا : خفض ساعات العمل الى **ثمان ساعات** بدلا من ١١ ساعة وهو مطلب قديم يرجع الى حركة ١٩٠٨ عندما طالب العمال بالثمان ساعات بدلا من ١٣ ساعة .

ثانيا : الاعفاء من أثمان الملابس .

ثالثا : تعديل الأجور برفع فئاتها .

رابعا : تحسين المعاملة وتخفيف لائحة الجزاءات .

ويبدو أن هذه المطالب لم **تلق أذنا صاغية** من جانب ادارة الشركة . ولم يتمكن العمال أو قادتهم من أن يفرضوا المفاوضة حولها . واذا كان العمال لم يلجأوا الى سلاح الاضراب ، وهو السلاح الذى تمرسوا عليه بنجاح فى فترة ما قبل الحرب ، فاننا نرجع أن استبعادهم لهذا السلاح الفعال فى هذه الفترة كان نتيجة عاملين أساسيين :

أولا : غياب التنظيم النقابى الفعال وسط عمال الترام نتيجة لتوقف نشاط «جمعية عمال ترام القاهرة» منذ سنوات وهى الجمعية التى تشكلت تحت مظلة الحزب الوطنى فى مارس ١٩٠٩ ، وتجمدت تماما عند نشوب الحرب .

ثانيا : الرغبة فى تلافى الصدام مع السلطة العسكرية البريطانية التى لم تكن تتسامح بمثل هذه الحركة الجماعية فى المرافق عامة بصورة خاصة .

ويتأكد ذلك من خلال تعليق صحفى معاصر (الوطن

٤ ديسمبر ١٩١٨) قارن فيه الكاتب بين حركة العمال فى مصر وحركة العمال فى الدول الأوربية ثم قال : « أن العمال فى مصر لا توجد لهم رابطة تربطهم ولا نقابة تعبر عن أمانيهم وتمثلهم ، فصوتهم ضعيف **وعليه فان عمال الترامواى القائمين بهذه الحركة** يجب أن يحكموا سيرهم ، فان العنف والشدة والتفكير فى الاضراب عن العمل من الوسائل التى لا تنطبق على أحوالنا هنا ولا تنيلهم عطف الجمهور ولا مساعدة ولاة الامور ، بل ان تقديم هذه المطالب بالطرق المعقولة الشرعية أقرب الى مصلحتهم وأدنى الى فائدتهم » ٠

وفى أعقاب حركة عمال الترام ، شهدت القاهرة محاولات مماثلة لتحسين شروط العمل بين عمال عنابر السكك الحديدية وشركة مياه القاهرة خلال شهر فبراير ١٩١٩ ٠ ويبدو أن مصلحة السكك الحديدية عجلت بحسم الأمر فأصدرت قرارا يستجيب لجانب كبير من مطالب عمالها والتى كان من أهمها خفض ساعات العمل الى ثمان ساعات يوميا وصرف أجور اضافية عن ساعات العمل الزائدة ٠ **ولعل ذلك أن يكون أول قرار بتطبيق نظام الثمان ساعات فى مصر** ٠ كما استجابت شركة مياه القاهرة ـ جزئيا ـ لمطالب عمالها بشأن زيادة الأجور وخفض ساعات العمل ٠

وفى الاسكندرية أخذت بوادر تجديد العمل الجماعى تنتقل فى أعقاب الاضراب العام لعمال السجاير ، الى طوائف وصناعات أخرى فى المدينة وخاصة الى عمال السكك الحديدية وعمال ورش مصلحة الموانى والفنارات وعمال المحلات التجارية ٠

ففى النصف الثانى من فبراير ١٩١٩ شهدت الاسكندرية حركة بين عمال ورش مصلحة الموانى والفنارات أسفرت عن تقديم طلبات عديدة لتحسين شروط العمل تضمنت مطلب خفض ساعات العمل الى ثمان ساعات وصرف علاوة الحرب لعمال الزهورات (٥٠٪) بدلا من ١٠٪ وقد وعدهم « جناب باشمهندس المصلحة » بالسعى لدى ولاة الأمور فى الحصول على هذه المطالب ونصحهم بالمحافظة على السكينة والمثابرة على العمل ٠

وفى الوقت ذاته ، ظهرت حركة أكثر نشاطا بين عمال ورشة جبل الزيتون التابعة لسكك الحديد بالقبارى ، وهناك ما يشير الى أن نقابة الصنائع اليدوية التى أخذت تعيد نشاطها فى الاسكندرية كانت على صلة بعمال هذه الورشة ٠ ولهذا فان مصلحة السكك الحديدية واجهت الحركة باجراءات مشددة فنقلت قادتها ـ وعددهم سبعة عمال ـ الى جهات مختلفة ومتباعدة مثل الاقصر وسوهاج والمنيا والزقازيق وطنطا ، ولم تجد محاولات نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية ومحاميها محمد أفندى حسين الفرارجى الذى سافر الى القاهرة لتقديم شكوى باسم العمال ، لم تجد هذه المحاولات فى اعادتهم ٠

وفى ٢٧ فبراير ١٩١٩ ـ أو حول هذا التاريخ ـ تجدد اضراب عمال مصنع كاسيموس للسجاير بالاسكندرية ، وتقدم العمال بعريضة الى محافظ المدينة يطلبون تدخله لتسوية النزاع ٠

وفى تقديرنا أن تجدد الاضراب فى هذا المصنع بالذات يمكن أن يعتبر تجديدا جزئيا للاضراب العام الذى قام به عمال

السجاير بالاسكندرية فى ٩ فبراير ١٩١٨ والذى لعب فيه عمال مصنع كاسموس دورا رئيسيا وكان صاحب المصنع عنيدا للغاية فى توقيع الاتفاق الذى توصلوا اليه فى ابريل ١٩١٨ .

وقد واجه « الخواجا كاسيموس » مطالب عماله ـ كما عودنا ـ بالرفض ، وواجه الاضراب بفصل قادته الثلاثة ، وظل على موقفه هذا حتى بعد تدخل المحافظة وانهاء الاضراب .

احياء التنظيم النقابى :

لم تكن حركة تجديد العمل الجماعى قاصرة فى أهدافها على تحسين شروط العمل ، وانما اتجهت فى الوقت ذاته ـ بوضوح أكثر ـ نحو هدف ـ **احياء** التنظيم النقابى وتجديد نشاطه مع التطلع أكثر **للحصول على الاعتراف القانونى بالوجود النقابى .**

ويمكننا أن نميز فى هذه الحركة اتجاهين بارزين :

أولا ـ اتجاه نحو انشاء النقابات المنفردة :

ويبدو أن عمال السجاير ـ كما عودونا دائما ـ كان لهم السبق فى محاولة احياء تنظيمهم النقابى واعادة نشاطه على أسس جديدة فبعد قدر من التمهيد والاتصالات الحذرة بين عمال السجاير فى القاهرة تقرر عقد اجتماع عام للعمال لتأسيس « جمعية عمومية وصندوق توفير » . وتمكن قادة الحركة من الحصول على تصريح بعقد هذا الاجتماع من « حكمدارية العاصمة » .

وعقد الاجتماع بنجاح صباح ٢٩ ديسمبر ١٩١٨ بقاعة ملهى ألف ليلة وليلة وحضره نحو خمسمائة عامل « ثلثهم من اليونانيين والباقى من المصريين والأرمن وافتتح الاجتماع بكلمة من أحد العمال اليونانيين الذى أوضح الغرض من الاجتماع ثم طلب من توفيق أفندى عزوز صاحب مجلة «المفتاح» ومدير دار التربية العلمية والأخلاقية أن يبين للعمال « الوطنيين » الغرض من الاجتماع وفائدة المشروع فأفاض فى بيان الفوائد التى تنجم عن اتحاد العمال وما سيكون لجمعيتهم من تقوية الروابط وما يعود من النفع ماديا وأدبيا · ومن ثم أخذ العمال يتهافتون على الاشتراك فى الجمعية فبلغ عدد المشتركين نحو ٥٠٠ مشترك وتقرر وضع قانون للجمعية يعرض لاقراره فى اجتماع مقبل ·

ويلاحظ أن مأمور قسم الموسكى حضر الاجتماع وأشرف عليه مع بعض رجال البوليس ·

وفى ١٢ يناير ١٩١٩ عادوا الى الاجتماع فى قاعة سينما أوليمبيا بشارع عبد العزيز وكان عددهم نحو ١٢٠٠ عامل ، حيث تلى توفيق عزوز « قانون الجمعية وصندوق الاعانة » · وبعد التصديق عليه جرى انتخاب ٢٤ عضوا من عمال جميع الفابريقات ليكونوا مجلس ادارة الجمعية ·

وفى تقديرنا أن مرور هذه المحاولة النقابية فى سلام انما يرجع ـ فى الواقع ـ الى وجود العمال اليونانيين والأرمن وغيرهم من العناصر الأجنبية التى تحميها جنسياتها وامتيازاتها من التعرض لعسف السلطات العسكرية البريطانية ، بل اننا

لنفترض ـ فوق ذلك ـ أنها العناصر التى كانت تجد التشجيع والعطف من سلطات الاستعمار فى أغلب الظروف ٠

ومن الطريف أن عمال السجاير فى الاسكندرية عقدوا اجتماعا عاما يوم الأحد ١٠ مارس ١٩١٩ « لتأليف نقابة لهم تخضع للقانون الذى وضعته نقابة عمال زملائهم فى مصانع السجاير بمصر » دون أن تتعرض لمقاومة من السلطات العسكرية أو البوليس ٠

وتمثل الاتجاه نحو انشاء النقابات المنفردة أيضا فى عدد من المحاولات ـ المتفاوته النجاح ـ التى بذلها عمال القاهرة والاسكندرية فى بعض المهن والصناعات ٠ ففى القاهرة عقد **عمال المطابع** اجتماعا مساء ٢٧ فبراير ١٩١٩ حضره نحو خمسمائة عامل فى دار مدرسة وادى النيل وناقشوا مشروع **نقابة جديدة** وانتخبوا من بينهم هيئة للعمل ٠ وفى الاسكندرية بذلت محاولات أكثر عددا وفاعلية ٠ فقد **عقد عمال المطابع** اجتماعا فى ٣ مارس ١٩١٩ ، بنادى الأخوة الايطالى لتأييد فكرة انشاء نقابة مختلطة (تضم العمال المصريين والأجانب) ولما اتصل خبرها بأعضاء نقابة المطابع اليونانية قرروا حل نقابتهم والانضمام اليها ٠

وبذلت محاولة لتشكيل نقابة لعمال شركة سكك حديد الدلتا بالاسكندرية فى نهاية فبراير ١٩١٩ ، ووجهت الدعوة التالية لسائر عمال الشركة بتوقيع ا٠هـ٠ أبو الفرج :

« أيها العامل والزميل المحترم

آن لنا أن نبحث وراء مصلحتنا ونتعاضد

ونتكاتف فى اصلاح شئوننا والأخذ بيد الضعيف والمحتاج منا ووضع حد للفوضى فى شخصياتنا وعملنا • وبعد الجهد والبحث الطويل لم نجد ما نصلح به أحوالنا الا أن نسعى وراء عمل نقابة عامة تضم بينها جميع العمال على اختلاف طبقاتهم كما هى الحال الآن فى البلاد المتمدينة وليس لنا الا أن نأخذ نقابات العمال فى أوربا مثلا لنا ونسير وراء اخواننا وزملائنا هنا وننا عظيم الأمل فى موافقتكم على هذا المشروع والله المعين » •

وعلى الرغم من أن أبو الفرج يتحدث عن **نقابة عامة تضم جميع العمال** فانه كان يعنى عمال مرفق السكك الحديدية الضيقة فقط وليس نقابة عامة لغير عمال هذا المرفق • ودليلنا على ذلك أن قادة عمال الشركة اتصلوا فى شأن هذا المشروع بالمستر سميث مدير الشركة ولكن محاولاتهم معه لم تلق غير الوعود والتسويف ، ولهذا توقفت حركتهم عند حد هذه الدعوة •

ويأتى ضمن هذا الاتجاه أيضا محاولة عمال **المحلات التجارية بالاسكندرية** فقد ترددت فى منتصف فبراير ١٩١٩ شكوى هؤلاء العمال من جراء انخفاض أجورهم رغم الأرباح التى تحققها المحلات التجارية الكبرى • وفى ١٠ مارس ١٩١٩ عقدت « جمعية المستخدمين » ـ وهى الجمعية التى تشكلت حوالى سنة ١٩٠٩ وتجمد نشاطها خلال الحرب ـ عقدت اجتماعا فى مركزها بشارع سيدى المتولى للدعوة الى تجديد نشاطها وانشاء نقابة جديدة تفتح أبواب عضويتها لكافة عمال ومستخدمى المحلات التجارية •

ويلفت النظر ـ حقا ـ فى هذه المحاولات أن القيادات النقابية الأجنبية تلعب دورا رئيسيا فى تحريكها ، حتى لكأننا أمام حركة واحدة تستهدف عودة القيادة الأجنبية الى العمل النقابى بعد أن شهدنا انسحابها التدريجى فى المرحلة التى سبقت الحرب مباشرة ٠

ولعل ذلك أن يكون ضمن العوامل العديدة التى كمنت وراء الاتجاه الثانى ـ والمعارض ـ فى التنظيم النقابى ، وهو الاتجاه نحو احياء نقابة الصنائع اليدوية ٠

ثانيا : اتجاه نحو احياء نقابة الصنائع اليدوية :

كانت نقابة الصنائع اليدوية فى مقدمة المنظمات العمالية التى تحملت أكبر الخسائر بسبب اعلان الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطنى من العوامل المشددة لتعريضها لقسط أكبر من انتباه سلطات الاحتلال وجرعة أوفى من عسف هذه السلطات وطغيانها ٠

وقد رأينا كيف قامت سلطات الاحتلال ـ منذ الأيام الأولى للحرب ـ بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال الحزب الوطنى كما هاجمت مقراته وأنديته العمالية ومدارس الشعب وهى فى نفس الوقت مقرات نقابة الصنائع اليدوية ٠ وكان نصيب النقابة فى الأسكندرية من هذه الحملات كبيرا فقد ضبطت أوراقها وصودرت دفاترها وسجلاتها كما اعتقل رئيسها أحمد أفندى رمضان زيان ونفى سكرتيرها محمد عوض جبريل والأمير أفندى العطار الثورى السكندرى المعروف ٠

ومع الانحسار النسبى لظروف الحرب ، تشكلت فى الأسكندرية « لجنة عمال الصنائع اليدوية » من قادة النقابة وأعضائها القدامى جعلت هدفها احياء النقابة ـ أو فرعها السكندرى واعادة نشاطها · ونحن نرجح أن حركة تجديد التنظيم النقابى التى ظهرت فى مدينة الاسكندرية بين عمال السجاير والمطابع وسكة حديد الدلتا والمحلات التجارية ـ وهى الحركة التى نشطت بصورة واضحة خلال شهرى فبراير وأوائل مارس ١٩١٩ ـ قد حفزت هذه اللجنة على دفع نشاطها لعاملين أساسيين :

أولا : ان جانبا من حركة التجديد النقابى كان واقعا ـ كما رأينا فى الاتجاه السابق ـ فى يد القيادات العمالية الأجنبية من اليونانيين والايطاليين والأرمن ، الأمر الذى طالما ناهضه رجال الحزب الوطنى ونقابة الصنائع اليدوية قبل الحرب ·

ثانيا : ان رجال الصنائع اليدوية كانوا يقفون بحزم ضد الاتجاه الى تنظيم نقابات منفردة للصناعات أو الحرف المختلفة ، وكانوا يرون أن من الضرورى ضم كافة العمال والحرفيين ـ تنظيميا ـ فى اطار نقابه عامة واحدة هى نقابة الصنائع اليدوية ·

وقد بدأ نشاط اللجنة بالحصول على تصريح بعقد اجتماع فى كازينو « بلافيو » يوم الأحد ٢ مارس ١٩١٩ · ومن الواضح أن الدعوة لهذا الاجتماع لم تكن قاصرة على عمال صناعة أو حرفة معينة وانما كانت دعوة عامة «لصناع

المدينة» أو «لعمال الورش والصناع **المصريين** فى الاسكندرية كما قالت الصحف ، بغرض انشاء « **نقابة عامة** » لهم ·

وقد تم فى هذا الاجتماع انتخاب هيئة مجلس ادارة مؤقت الى أن تعقد الجمعية العمومية ،كما قام العمال المجتمعون بدفع اشتراك شهرى قدره خمسون مليما · وتبرع الدكتور عبد الرحمن أفندى الرافعى بمعالجة المرضى من الأعضاء بالمجان ، وتعهد كامل أفندى عوض الله الصيدلى بتقديم الأدوية للمرضى بأسعار معتدلة ·

وعلى الرغم من نجاح الاجتماع وتشكيل النقابة من جديد ، فان موقف قيادتها التنظيمى الذى يستهدف ـ كما أوضحنا ـ انشاء نقابة عامة شاملة لكافة العمال والصناع ، لم يلبث أن أوقعهم فى تناقض واضح مع القيادات العمالية الأخرى التى تتبنى فكرة تشكيل نقابة لكل حرفة أو صناعة· ويتأكد لنا ذلك من خلال قراءتنا لبيان وزعته نقابة الصنائع اليدوية على الصحف (نشرته المقطم فى ٦ مارس ١٩١٩) وجاء فيه :

« ونقابة الأسكندرية تدعو جميع العمال الخارجين عنها الى الانضمام اليها لأن فى ذلك توحيدا لكلمتهم وتثبيتا للنقابة للسير فى طريقها ·

وانا نحذر العمال من بعض الذين يندسون بينهم لتحريضهم على تأليف نقابة جديدة لأن هذا تفريق لكلمتهم وتمزيق لوحدتهم لأنه لامعنى

لوجود نقـــابات متعـــددة فى مدينة واحـــدة كالأسكندرية ٠

ونادى نقابة العمال بشارع الامير عبد المنـعم أمام محل تجارة يوسـف على بحيرى بقسم اللبان

وظهور هذا الخلاف فى وجهـات النظر **بشأن التنظيم** النقابى انما يعبر فى رأينا عن حيوية العمل النقابى فى هذه الفترة ، وانتقاله من مرحلة التنظيم التلقائى الذى شهدنا ملامحه قبل الحرب الى مرحلة البحث والتدقيق فى أشكال التنظيم وأيها أكثر ملاءمة وفاعلية فى العمل النقابى ٠

هذان ـ اذن ـ هما الاتجاهان اللذان سيطرا على حركة تجديد التنظيم النقابى فى أعقاب الحرب مباشرة والخلاف بينهما لا يخلو من المضمون السياسى فى واقع الأمر ٠ ونحن لايراودنا شك فى أن رجال الحزب الوطنى العاملين فى الحقل النقـــابى قد راعهم أن يشهدوا عودة القيادات الاجنبية الى الحركة النقابية بعد أن كاد نفوذهم أن يندثر قبيل اعلان الحرب ، وراعهم أيضا أن يجرى نشاطهم فى اتجاه تنظيمى من شأنه أن يضعف التجمع العمالى العريض الذى عملوا من أجله سنوات طويلة ٠ اننا لايمكننا أن نحـكم على موقـــف الجانبين حكما نقابيا بحتا والا بدت فكرة رجال الحـزب الوطنى ضربا من الخيال التنظيمى الذى طالما شهدته الحركات النقابية فى بداية عهدها ٠ ولهذا يصبح من المحتم أن نفهم أولا ـ وأن نقيم بعد ذلك ـ الحافز السياسى والوطنى الذى كان يملى على رجال الحزب الوطنى موقفهم فى هذا الخلاف ٠

ان وقفة قصيرة أمام هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بعث للعمل الجماعى من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابى ، ليدل على عمق الطاقات المكبوتة فى صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة الى الحركة والنضال فور ظهور تباشير السلام عام ١٩١٧ ثم اعلان الهدنة وانتهاء الحرب عام ١٩١٨ ٠

ولكن الطبقة العاملة فى هذه الفترة كانت لا يزال يثقل كاهلها الكثير من آثار القهر الذى تعرضت له طوال سنوات الحرب ٠ ولهذا فقد جاءت مطالبها ـ فى الأغلب والأعم ـ مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل فى تحسين متواضع وعاجل فى الاجور ، وان زادت قليلا عن ذلك فانما لتردد أصداء خافتة عن مطالب ماقبل الحرب ٠ لقد كانت الرؤية محدودة للغاية وآفاق العمل الجماعى ضيقة الى حد لايتناسب مع خبرات النضال الطويل الذى خاضه عمال الترام والسكك الحديد وعمال الموانى وعمال السجاير والدخان ٠ لقد خلت المطالب الجديدة ـ تماما ـ من اللمحات الرائعة وبريق الرؤية الثاقبة الذى طالما ظهر فى اضرابات ماقبل الحرب مثل مطلب التعويض عن اصابات العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابى ٠

لقد بدت الطبقة العاملة فى هذه الفترة وكأنها بحاجة الى من يذكرها بحصيلة خطواتها الماضية ، والى من يزيل الصدأ المتراكم عن مطالبها القديمة ٠ لقد كانت بحاجة الى قيادة واعية ـ وربما قيادة موحدة أيضا ـ لتبدأ السير بها لا

من حيث تركتها سياسة القهر الاستعمارى خلال الحرب ، وانما من المواقع المتقدمة التى وصلت اليها عام ١٩١١ أو بعد ذلك بقليل ٠

وباختصار ٠٠ لقد كانت الطبقة العاملة المصرية بحاجة الى صياغة **مطالبها** الأساسية الشاملة بدلا من الجرى وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك ٠ ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التى عاودت نشاطها النقابى بعد الحرب ، كانت جديرة بتحمل هذه المسئولية ٠ فقد اتجهت هذه القيادات نحو التجمع فى مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة ، عن التفكير الشامل فى المطالب الأساسية للطبقة العاملة ٠ ولا غرو فقد كان التكتل العنصرى أو القومى غالبا مايحكم حركتهم ويعجزهم عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الايطاليين وثالثة للعمال اليونانيين وهكذا ٠

ولهذا كان من الحتمى أن تقع المسئولية على عاتق رجال الحزب الوطنى العاملين فى نقابة الصنائع اليدوية ٠ وكان يؤهلهم لحمل هذه المسئولية ماعرف عنهم من حماس وطنى ، فضلا عن نظرتهم الشاملة الى التنظيم النقابى والمشكلات العمالية ٠ وكما تصدى قادة نقابة الصنائع اليدوية فى الأسكندرية لاتجاهات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصياغة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة ٠ وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس

١٩١٩) والبلاد على مشـــارف الانفجار الثورى (أعلنت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أى بعد نشر الوثيقة بنحو أسبوع) ٠

وليست الوثيقة ـ كما يوحى عنوانها ـ مشروع قانون، بل هى عريضة تاريخية جسدت المناخ العام الذى كان يسود الأوساط العمالية والنقابية فى ظروف مابعـــد الحرب ، وأعلنت بوضوح عن المطالب والآمال التى كانت تشغل الطبقة العاملة المصرية فى هذا الوقت ٠ وقد يكون من المهم ايراد النص الكامل لهذه الوثيقة وهو على النحو التالى :

(الوثيقة)

« وضعت نقابة عمال الصنائع اليدوية بالاســـكندرية **مشروع قانون لحماية العمال هذا نصه** »

أولا : تحديد ساعات العمل وتقليلها عما هى عليه ٠

ثانيا : النظر فى ترقية أجور العمـال ومراعاة أحوال المعيشة فى القطر مع وجوب زيادة أجورهم كل سنتين مرة على الأقل ٠

ثالثا : اذا أصاب العامل ضررا فى أحد أعضاء جسمه من جراء العمل يكون صاحب العمل ملزما بالانفاق عليه بأن يصرف له أجازته كالعادة ويداويه حتى يشفى ويلزم بتشغيله بعد شفائه واذا كانت الاصابة خطرة لدرجة تقعده عن العمل يجب على صاحب العمل مداواته واســـعافه ماديا وتقديم تعويض مادى يناسب هذا الضرر واذا توفى بسبب هـــذا الخطر يعطى هذا التعويض لورثته ٠

رابعا : لايصح لصاحب العمل أن يطرد العامل بدون سبب معقول واذا خالف ذلك يكون ملزما بالتعويض اللازم فى مثل هذه الحالة ٠

خامسا : اذا أراد صاحب العمل الاستغناء عن بعض العمال يجب عليه مراعاة الأقدمية وابقاء القديم وتفضيله عن الحديث وهكذا ٠

سادسا اذا اشتغل أحد العمال فى أحد المصانع مدة طويلة ورأى أنه لايمكن الاستمرار على العمل بقرار طبى يجب على صاحب العمل اعطاؤه مكافأة بعدد السنين التى قضاها عن كل سنة شهر وكذلك الحال فى حالة وفاته فان هذه المكافأة تكون حقا من حقوق ورثته مع اعطاء عائلته عند الوفاة قيمة شهر من أجرته لتكون مصروف دفن ٠

سابعا : اذا غبن العمال واضطرتهم الشدة فى معاملتهم الى الوقوف عن العمل يتطلب من ولاة الأمور تعيين مندوبين من قبلهم للفصل بين الطرفين واذا لم يوفق بين الطرفين يجب تعيين لجنة مكونة من مندوبين عن أصحاب العمل وعن العمال ويكون انتخاب هؤلاء بواسطة نقابة العمال ويكون حكم هذه اللجنة نافذا على الطرفين ونهائيا ٠

ثامنا : وجوب لفت نظر الحكومة الى تفضيل العامل المصرى على الأجنبى فى المصالح التابعة لها وعدم قبول أجانب مادام عدد العمال الوطنيين كافيا لسد مطالبها ٠

تاسعا : وجوب لفت نظر الحكومة الى الاعتراف بنقابة

العمال فى تمثيلها هذه الطائفة وقبول وساطتها فيما يختص بشئون العمال ٠

عاشرا : يجب المساواة بين العامل المصرى والأجنبى فى الأجور متى تساويا فى الكفاءة ٠

حـــادى عشر : لفت نظر الحكـومة الى وجوب مطالبة الشركات الأجنبية بتنفيذ تعهداتها الرســـميه فيما يختص بتشغيل أبناء البلاد وتفضيلهم على غيرهم ٠

ثانى عشر : اذا أصيب العامل بمرض عادى (لم يكن ناتجا عن العمل) وجب على صاحب العمل معافاته من العمل أثناء المرض مدة أربعة أشـــهر مع اعطائه مرتبا كاملا عن الشـــهرين الأولين ونصـــف مرتب عن الشـــهرين الأخيرين وارجاعه الى العمل بعد شفائه ٠

ثالث عشر : جعل يوم الجمعة عطلة رسمية لأن البلاد اسلامية والاكتفاء بتشغيلهم فى ورش الحكومة نصف يوم أثناء شهر رمضـــان مع اعطائهم الأجر كامـــلا أسوة بورش مصلحة السكك الحديدية ٠

رابع عشر : وجوب مطالبـــة الحكومة بأن تدخـــل العمال الذين فى ورشها ضمن هيئة العمال عند استيفائهم الشروط أسوة ببقية الموظفين ولا تهملهم سنوات عديدة كما هو الحال الآن ٠

والوثيقة ــ بمعايير الخبرة العمالية الحديثة ــ تعتبر عملا متقدما الى حد بعيد ٠ فهى قد استوعبت المسائل المتعلقة

بظروف العمل مثل توفير الخدمات الطبية والعلاج والتعويض عن اصابة العمل · كما استوعبت المسائل المتعلقة **بشروط العمل** مثل الأجور وضرورة ربطها بتكاليف المعيشة ، ومثل مكافأة نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وتنظيم الجزاءات والحد من سلطة الفصل · وأخيرا فانها تناولت مسائل **العلاقات الصناعية** مثل الاعتراف بالوجود النقابى والاعتراف بالمفاوضة الجماعية والتحكيم فى منازعات العمل وتنظيم حق الاضراب ·

ولم تخل الوثيقة من نسائم الروح الوطنية ، فطالبت بمنح أفضلية فى الاستخدام للعمال الوطنيين والمساواة فى الأجور بينهم وبين العمال الأجانب متى تساوت كفائتهم ، وطالبت الشركات الأجنبية بتنفيذ تعهداتها الرسمية فيما يتصل بتشغيل أبناء البلاد ·

لقد دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة فى الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب ، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعى من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب ـ الذى كان سلاحا نقابيا ـ أداة من أدوات العمل الثورى الوطنى ·

لقد أحيت أحداث ثورة ١٩١٩ فى نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية فى سنوات ماقبل الحرب · كما أحيت ـ بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ـ ذكريات الاهانة

والاستغلال والاذلال فى سيناء وفلسطين وغاليوبلى وفرنسا والعراق وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والتحرر من ربقة الاستعمار ٠

ولسنا نشك لحظة فى أن اللقاء بين حركة الوفد وحركة الطبقة العاملة كان أمرا حتميا ٠ فالأولى تسعى لنيل الاستقلال وبالتالى فانها تفتح المعركة ضد الاستعمار البريطانى ، والثانية تسعى الى تحقيق مطالبها الأساسية ، وبالتالى فانها تفتح المعركة ضد الرأسمالية الأجنبية التى احتكرت المرافق والخدمات والصناعات ، وعاشت آمنة فى حماية الاستعمار البريطانى سنوات ، طويلة ٠ فالحركتان ـ وان اختلفا فى تركيبهما الاجتماعى وفى قيادتهما ـ فانهما يلتقيان بالضرورة فى المعركة ضد الاستعمار ٠

لقد دخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطنى ونيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم ٠٠ وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعى على أرض ثورة ١٩١٩ ٠

فهل سيكتب لها أن تثبت وتزدهر أم ستطمرها الأحداث فى رماد الثورة وتحت ترابها ؟